

# وصية الدكتور وجيه فانوس



شهاب الروان

2022-07-14

EN



0:00 / 5:58

أبى الأستاذ الدكتور وجيه فانوس رحمه الله (1948-2022) إلا أن يكتب على صفحة التاريخ قبل الفراق، أن يكتب أولاً يذكر به، ويذكر به، حين تطوى الأيام وتوالي. وكأنه شعر بدلو الأجل، فاستعجل الكلمات، وهو فارسها الشعلى، ففي 4 حزيران الفائت، وجه دعوة إلى عقد مؤتمر وطني تأسيسي توجيدي للمرحلة المقبلة يسبق التخابات رئاسة الجمهورية. قال فيها إن القراءة الطائفية للبلد (ي) من الدستور، والتي تلص على أن "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك"، قد أثبتت فشلها وعمقها، لذا، لا بد من إعادة جذرية لقراءة مفهوم العيش المشترك، وأن يُعقد مؤتمر وطني، لا يبحث بالمناصفة ولا بالمثالفة، ولا يسواها من التقسيمات الطائفية والتوزيعات المذهبية التي شوهت لبنان، ولا يبحث حتى في تعديل الدستور، بل هدفه إقرار توافق وطني جديد ومعاصر، على قراءة مفهوم "العيش المشترك" على أنه العيش الواحد والموحد بين جميع اللبنانيين، بغض النظر عن طوائفهم ومذاهبهم".

ثم عبر جريدة "اللواء"، قبل شهر كامل، أي في 14 حزيران، وجه دعوة مباشرة إلى تفعيل الحضورين الوطني والسياسي للطائفة السنية التزاماً بالدستور وتمسكاً بالمصداقية الوطنية للعيش، قال فيها:

"رغم كوني، أبعد ما أكون عن أي تفكير طائفي أو مذهبي، وأنا من أمضى الغمر يدعو إلى مبدأ "المواطنة" في بناء النظام السياسي للبنان؛ فإني أجد نفسي، كما سائر اللبنانيين، محكوماً بالواقع العملي الذي يتهض عليه النظام السياسي المعمول به راهناً في لبنان. تنطلق هذا الواقع من "الدستور اللبناني" ويلهض تأسيساً على أعراف العيش السياسي الطائفي والمذهبي المعتمدة في الدولة، منذ فجر الاستقلال وحتى اللحظة الراهنة، لما بات يعرف بـ"الميثاقية الوطنية"... هذه "الميثاقية" تستمد شرعية دستورية إفاعليتها من قراءة للبند (ي) من مقدمة الدستور اللبناني، ما برحت تعتمد على السلطات الحاكمة المتعاقبة على البلد، منذ فجر الإعلان عن دولة الاستقلال سنة 1943... وفي هذا ما صار يؤكد البعد العملي المفروض، منذ ذلك الحين وإلى اليوم، على جميع اللبنانيين، أكانوا معارضين لهذا المفهوم الطائفي السياسي أم مؤيدين له، أن يخضعوا له ويعملوا بموجب هذا القهم للميثاقية الوطنية".

الثقل في أيام قليلة، من الدعوة المثالية النظرية لتغيير المفهوم الطائفي لميثاق العيش المشترك، إلى الدعوة العملية الواقعية لتفعيل الحضور الوطني والسياسي لأهل السنة تحت رعاية مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان وتوجيه منه وتلسيق، تطبيقاً للبند (ب) من المرسوم التشريعي رقم 18 لعام 1955، والذي يلص على أن يُشرف مفتي الجمهورية على أحوال المسلمين ومصالحهم الدينية والاجتماعية في مختلف مناطق الجمهورية اللبنانية، بل إنه ذكر في المقال نفسه، بكتاب مفتوح إلى سماعة المفتي، أطلقه قبل عامين كاملين، أي في 13 تموز من عام 2020، تعنى فيه على المفتي استعادة تجربة "اللقاء الإسلامي" بقيادة المفتي الشهيد الشيخ حسن خالد سنة 1983.

أما رسالة الأضحى، التي نشرها الدكتور المقيد، في 8 تموز الجاري، وقد تكون من آخر كلماته، كرئيس للمركز الثقافي الإسلامي، فقد أخذ فيها على الدور الأساسي لدار الفتوى، كرافعة إسلامية ووطنية، وكذلك كركيزة لمواجهة الانحلال الأخلاقي وترويج الشذوذ الجنسي، وهو ما اضطلع به المفتي دريان أخيراً في موقفه الشهير

عرفت الدكتور وجيه فالوس مديراً للفرع الأول لكلية الآداب والعلوم الإنسانية للجامعة اللبنانية.

لم أحظ بتلقي دروس النقد الأدبي على يديه، فقد كنت في قسم التاريخ، لكن ما سمعته من حكايات، من الصديق الزميل زياد عيتاني، وهو درس اللغة العربية وآدابها في الكلية، وتعلم على يديه في مادة النقد الأدبي، تدل على ذكاء الدكتور فالوس، وحسن تدبيره، فهو لم يُرزق العلم فقط، بل وُهب كذلك سياسة العلم، وكيفية تدبير الأمور الأكاديمية، ولا غرابة، فقد كان وجيهاً بين الطلاب ثم بين الأساتذة، وكان فالوس خير ولور، في المراتب والمواقع التي تقل فيها، كأستاذ وإداري، وعضو في اتحاد الكتاب، ورئيساً لندوة العمل الوطني، وللمركز الثقافي الإسلامي.

افتقاد المعلم له شعور خاص عند تلاميذه وطلابه، مما يشابه نوعه فراق الآباء. ومثل ذلك غياب الكاتب بالنسبة لقرائه ممن يدقون له بمعرفة قلت أم كثرت، لكن ما يميز المعلم أنه يترك أثره في شخص تلميذه، في حين أن الكاتب يترك حروفه للأجيال وأجيال، وهو كان ماهراً بارعاً في المجالين.